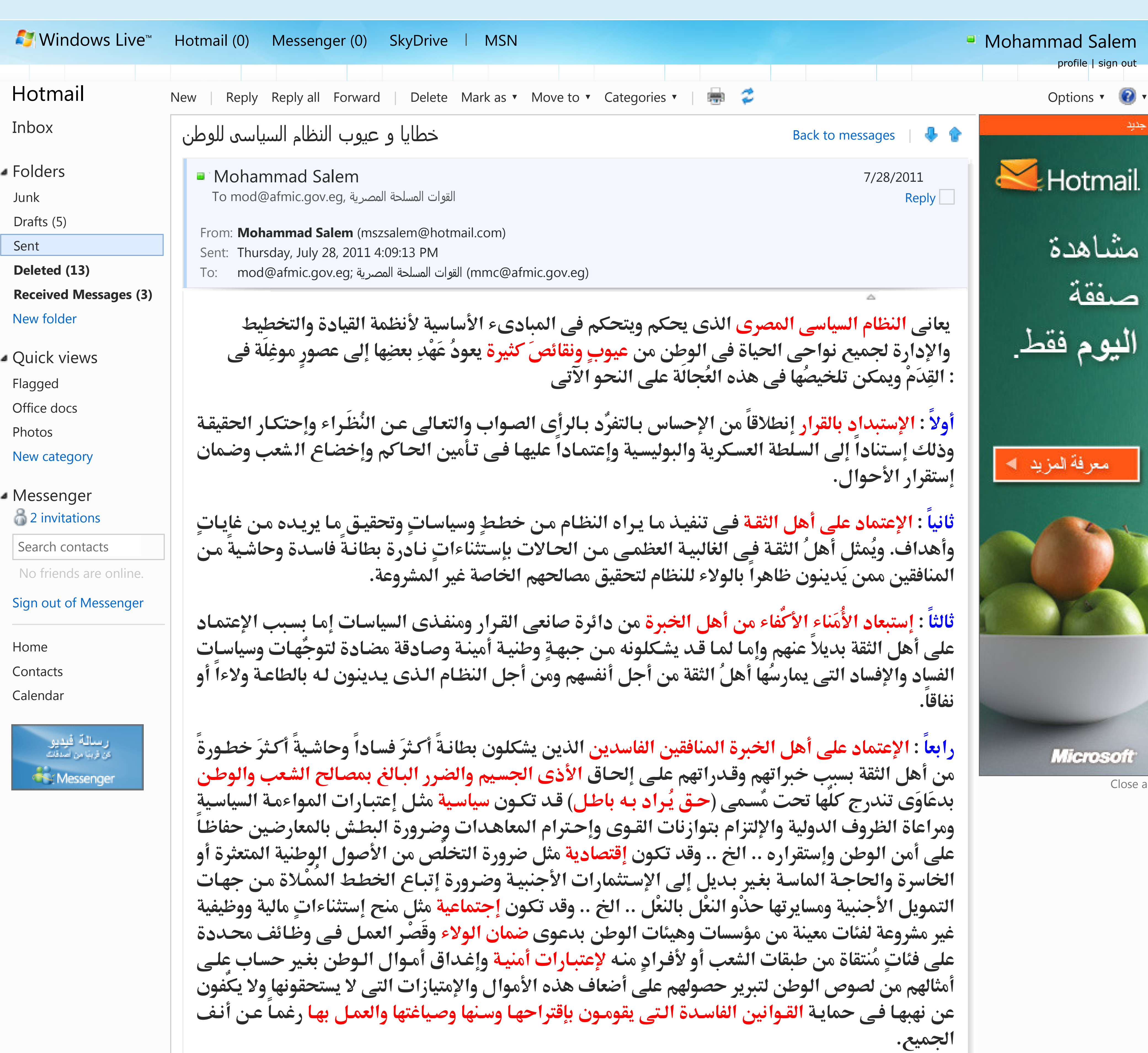


خطايا و عيوب النظام السياسى للوطن

Mohammad Salem 7/28/2011

To mod@afmic.gov.eg, القوات المسلحة المصرية

Reply

From: **Mohammad Salem** (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Thursday, July 28, 2011 4:09:13 PM
To: mod@afmic.gov.eg; القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg)

يعانى النظام السياسى المصرى الذى يحكم ويتحكم فى المبادىء الأساسية لأنظمة القيادة والتخطيط والإدارة لجميع نواحى الحياة فى الوطن من عيوبٍ ونقائصَ كثيرة يعودُ عَهْدِ بعضِها إلى عصورٍ موغِلَة فى القِدَمْ ويمكن تلخيصُها فى هذه العُجالَة على النحو الآتى :

أولاً : الإستبدادٍ بالقرار إنطلاقاً من الإحساس بالتفرُّد بالرأىِ الصواب والتعالى عن النُظَراء وإحتكار الحقيقة وذلك إستناداً إلى السلطة العسكرية والبوليسية وإعتماداً عليها فى تأمين الحاكم وإخضاع الشعب وضمان إستقرار الأحوال.

ثانياً : الإعتماد على أهل الثقة فى تنفيذ ما يراه النظام من خططٍ وسياساتٍ وتحقيقٍ ما يريده من غاياتٍ وأهداف. ويُمثل أهلُ الثقة فِى الغالبية العظمى من الحالات بإستثناءاتٍ نادرة بطانةً فاسدة وحاشيةً من المنافقين ممن يَدينون ظاهراً بالولاء للنظام لتحقيق مصالحهم الخاصة غير المشروعة.

ثالثاً : إستبعاد الأُمَناء الأكْفاء من أهل الخبرة من دائرة صانعى القرار ومنفذى السياسات إما بسبب الإعتماد على أهل الثقة بديلاً عنهم وإما لما قد يشكلونه من جبهةٍ وطنية أمينة وصادقة مضادة لتوجُّهات وسياسات الفساد والإفساد التى يمارسُها أهلُ الثقة من أجل أنفسهم ومن أجل النظام الذى يدينون له بالطاعة ولاءاً أو نفاقاً.

رابعاً : الإعتماد على أهل الخبرة المنافقين الفاسدين الذين يشكلون بطانةً أكثرَ فساداً وحاشيةً أكثرَ خطورة من أهل الثقة بسبب خبراتهم وقدراتهم على إلحاق الأذى الجسيم والضرر البالغ بمصالح الشعب والوطن بدعَاوَى تندرج كلُّها تحت مُسمى (حق يُراد به باطل) قد تكون سياسية مثل إعتبارات المواءمة السياسية ومراعاة الظروف الدولية والإلتزام بتوازنات القوى وإحترام المعاهدات وضرورة البطش بالمعارضين حفاظاً على أمن الوطن وإستقراره .. الخ .. وقد تكون إقتصادية مثل ضرورة التخلُّص من الأصول الوطنية المتعثرة أو الخاسرة والحاجة الماسة بغير بديل إلى الإستثمارات الأجنبية وضرورة إتباع الخطط المُمْلاة من جهات التمويل الأجنبية ومسايرتها حذْو النعْل بالنعْل .. الخ .. وقد تكون إجتماعية مثل منح إستثناءاتٍ مالية ووظيفية غير مشروعة لفئات معينة من مؤسسات وهيئات الوطن بدعوى ضمان الولاء وقَصْر العمل فى وظائف محددة على فئاتٍ مُنتقاة من طبقات الشعب أو لأفرادٍ منه لإعتبارات أمنية وإغداق أموال الوطن بغير حساب على أمثالهم من لصوص الوطن لتبرير حصولهم على أضعاف هذه الأموال والإمتيازات التى لا يستحقونها ولا يكُفون عن نهبها فى حماية القوانين الفاسدة التى يقومون بإقتراحها وسنها وصياغتها والعمل بها رغماً عن أنف الجميع.

خامساً : تجاهُل المبادىء الأساسية الراسِخَة للحياة السياسية السليمة وللنظام السياسى الأكثر صلاحيةً للتطبيق وهى المبادىء التى توطدت دعائمُها عَبْر أزمانٍ طويلة من الممارسة السياسية فى البلدان المتقدمة بسبب إحترام هذه المبادىء والإلتزام التام بها إما بسبب الإقتناع الصادق بضرورة وأهمية هذه المبادىء لتحقيق الإستقرار والنهضة والتقدُّم والرخاء للدول والشعوب الملتزمة بها (مثلما هو الحال الغالب حالياً فى دول مثل اليابان وألمانيا والدول الإسكندنافية) أو بسبب الخوف من العقوبات بالِغَة القسوة والرادِعَة التى تلحَقْ بغير تهاوُن بمَن يخالف هذه المبادىء ويعمل بنقيضها (مثلما هو غالب الحال الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوروبا). وتشمل هذه المبادىء : سيادة القانون على الجميع بغير تفرقةٍ أو تمييز والفصل التام بين واجبات السلطات الرئاسية والرقابية والأمنية والمالية والقضائية والتشريعية والتنفيذية والإعلامية كما تشمل أيضاً العمل بنظام الشورى كبديلٍ أمثل ووحيد عن الإستبداد بالرأى والإنفراد بالقرار والذى يمكن تطبيقه بأساليبٍ متعددة تتصدرُها المشاركة الجماعية للجهات الحاكمة الأساسية التى تكون أركانَ قيادة الوطن فى إتخاذ القرارات (وتتكون هذه الجهات من : رئيس الدولة . مجلس الرقابة القومية . مجلس الأمن القومى . مجلس البنك المصرى . مجلس القضاء . مجلس الشورى . مجلس الشعب . مجلس الوزراء . مجلس الإعلام) والإنتخابات الحُرة النزيهة إضافةً إلى العديد من المبادىء الأخرى التى يمكن النظر فى صلاحيتها للتطبيق مثل التداوُل الدورى لموقع القيادة والمسؤولية (بإستثناء رئيس الدولة) فى جميع المجالس القيادية الحاكمة وما يتبعها من مؤسسات وهيئات لمنع الإستئثار بالسلطة والإنفراد بالقرار وكسب الثقة وإظهار الولاء وغيرها من مفاسد وشرور الإستبداد بالرأى الذى يمثل المنبع الأول لكل شرٍ وتخلُّف وفساد لأى وطن يُبْتَلَى به ويَرْزَحُ تحت أغلالِه ولأى شعب يخضع له وتَرْسُف إرادتُهُ بين قيودِه.

سادساً : صورية مشاركة الشعب الحقيقية فى تحديد مستقبله ووضع الخطط والسياسات التى تنظم شئون الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وغيرها فى الوطن وهو حق فطرى وأصيل للشعب الذى بغيره لا وجودَ لوطن. وتشمل هذه الصورية السماح بتكوين الأحزاب والنقابات بغير أن يكون لها حق إقتراح التشريعات والقوانين التى تراها لازمةً للإصلاح وتقديمها إلى السلطة التشريعية لدراستها وتحليلها وبيان جدواها لصالح الشعب ومصلحة الوطن كما تشمل تغيير إرادة الشعب الحقيقية بتزييف الإنتخابات والتلاعُب فى نتائجها إضافةً إلى الخلط المُتعَمد بين الحقوق والواجبات مثل إبقاء النصوص الدستورية التى تعوق مسارَ النهضة والتقدُّم الحقيقى كتلك التى تنُص علِى تخصيص نسبة خمسين بالمائة من مقاعد مجلسى الشعب والشورى على الأقل للفلاحين والعمال. ففضلاً عن إنتهاك هذا النص ـ بتمييزه لفئاتٍ معينة من الشعب ومنحهم حقوقاً أكثر من غيرهم من فئات الشعبِ ـ لنص دستورى وفطرى ومنطقى أعلى منه مرتبةً وأكثرَ أهميةً وهو

حتمية المساواة بين المواطنين جميعاً فى الحقوق والواجبات دونما تفرقةٍ بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو اللون أو الجنس أو المركز الإجتماعى أو العمل أو التفاوُت المالى .. الخ .. فإنه يتجاهَل أن التشريع وصياغة القوانين ليسا من حقوق أو واجبات العمال والفلاحين بل هما من الحقوق الأصيلة لمجلسى الشورى والقضاء (مجلس القضاء الدستورى) بإعتبارهما المجلسين الذين يضُم أولهما صفوة الخبرات العلمية الأمينة القادرة على التشريع السليم ويضم ثانيهما صفوة الخبرات المختصة بصياغة التشريعات فى شكل قوانين واضحة لا تخالف الدستور. فحقوق العمال والفلاحين هى هى نفس حقوق جميع فئات الشعب الأخرى بما فيها حق إنشاء النقابات الحرة وحق إقتراح ما يرَوْنَه من تشريعات لازمة للإصلاح فى نطاق عملهم أو فى غيره من نطاقات العمل الوطنى وحق تقديم هذه الإقتراحات إلى مجلس الشورى لدراستها وبحثها وبيان جدواها من عَدَمِه .. الخ .. ولكن هذه الحقوق لا يجب أن تمتد لتسلب حقوقَ الجهات الأخرى من جهات الحكم وإتخاذ القرار بالوطن خلطاً للأوراق وإستناداً إلى المرجعية التاريخية لهذا الحق الذى كان مُبرراً فى سياق الشرعية الثورية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نظراً لتدنى الأحوال المعيشية لهاتين الفئتين من فئات الشعب حينذاك ولكنه لم يَعُدْ كذلك الآن كما أنه لا يوجد مكان أو موضع له فى سياق الحاجة إلى صياغة النظام الجديد الذى لا بديلَ له ولا غِنَى عنه والذى يحتاجُه الوطن للإصلاح والنهضة والتقدُّم فى حُقبة الألفية الثالثة من الزمان التى نحياها ولا نعرف حتى الآن كيف نواجه تحدياتها التى لا تعترف بغير العلم والخبرة والتخصُّص ولا تعرف غيرها وسائلَ للتقدُّم والتى لا تقيمُ وزناً لغير المتعلمين حيثُ يُعدُّ الجاهلُ فيها بمهارات إستخدام الحاسب الآلى ـ أيا ماكان مستوى تعليمه أو نوعيته ـ من الأُميين.

سابعاً : إنكار حق الشعب فى المعرفة وهو حق فطرى وطبيعى وأصيل للشعب جماعةً وأفراداً يشمل الحق فى المعرفة الكاملة والفورية والحقيقية لكل ما يجرى بشأنه وما يتم وضعه من خطط وسياسات وما يتم إتخاذه من قرارات تتعلق بجميع نواحى الحياة على أرض الوطن وما يدور من أحداثٍ تتناول الشأن العام فيه. ويمثل هذا الإنكار لحق الشعب فى المعرفة وإخفاء الحقائق عنه خطيئة لا تغتفر وجريمة جنائية تستوجب عقاباً رادعاً لمرتكبها أو مرتكبيها بدءاً من رئيس الدولة وإنتهاءاً بكل مسؤولٍ فيها يمتلك سلطة إتخاذ قرار يتعلق بالشأن العام أياً ما كانت طبيعة هذا القرار.

ثامناً : الشعور بالتميُّز والتفرُّد والتعالى عن بقية أفراد الشعب لدى مَن يتولى مسؤوليةٍ عامة فى أى من جهات ومؤسسات الوطن. ورغم أن مثل هذا الشعور نقيصة أخلاقية فى المقام الأول إلا أنها خطيئة سياسية تُمهد لسلسلةٍ من الأخطاء الجسيمة تبدأ بالأنانية والنرجسية والإنفراد والإستبداد بالرأى وتنتهى بإستحلال ونهب المال العام وإعتباره غنيمة يعطيها من يمارس هذه النقيصة مكافأةً لنفسه. ويساعِد على نشأة وإستفحال هذه النقيصة الإمتيازات الكبيرة والعديدة غير المبررة التى تمنحها الأنظمة الإستبدادية لأمثال هؤلاء المسؤولين لضمان ولائهم وهى فى حقيقة الأمر سرقة ونهب لأموال الشعب ومقدرات الوطن حتى وإن كانت تمنَحُ وفقاً للقوانين الفاسدة الموضوع سلفاً لكى تبيح مثل هذه الإمتيازات. فأى مسؤول بالدولة أياً ما كان موقعه بدءاً من رئيس الدولة وإنتهاءاً بأصغر مسؤولٍ فيها هو أولاً وآخراً موظف يعملٍ لخدمة مصالح الشعب والوطن ويتقاضى راتبَه من أموال الشعب مقابل القيام بعمله بالكفاءة والأمانة التى يُقسِمْ عليها عند تولى عمله ولا يحق له الحصول على أية إمتيازات أو إستثناءات مقابل هذا الواجب. فإنه لمما يدعو إلى الشعور بالخجل ـ إن لم يكن بالعار ـ مثلاً أن يقبلَ رئيسُ الدولة أن يتكفل الشعبُ بمصاريف طعامه وشرابه وحفلاته وإستجمامه.. الخ .. هو وأسرته فهو يتقاضى مرتبه لمثل هذه الإحتياجات الخاصة به التى لا يجوز أن يتحملها الشعب والوطن الذى يجب أن يقتصر واجبَه تجاه رئيسه على توفير المسكن اللائق اللازم لتادية مهامه بإعتباره رئيساً للشعب وخادماً للوطن وتوفير سبل الإنتقالات اللازمة له لمتابعة ما يجرى على أرض الوطن من أحداث وتوفير كل ما يحتاج إليه من موظفين ومعاونين وخدمات ضرورية للقيام بواجباته على أكمل وجه. أما ما عدا ذلك فليس من حق رئيس الدولة المطالبة به وليس من واجب الشعب الإلتفات إليه أو تلبيته.

خاتمة

تمثل المظاهر السابق ذكرُها بعضاً من عيوب النظام السياسى المصرى الجسيمة التى نعانى منها كمواطنين ويعانى منها الوطن منذ عقود والتى تسببت عواقبُها فى تدهوُر مكانة مصر بين بقية دول العالم وإنهيار جميع نواحى الحياة بها ومرورها بحالةٍ مُريعَة طالَ أمدُها من الإنحطاط الحضارى نشهدُ آثارَها ونشكو مُر الشكوى من تبعاتِها وويلاتها ليس فقط علينا بل وأيضاً على أبنائنا وأحفادنا الذين لم نستطع أن نحفظ لهم وطناً عظيماً يكادُ يضيع ويخرُب بأيدى أبنائه الذين تخلوا عن ولائهم لوطنهم وجعلوا نصب أعينهم الولاء لمصالحهم الخاصة بديلاً عن ذلك. إننا مطالبون جميعاً بالحفاظ على الوطن والتضحية من أجله بغير تردُّد أو مساوَمَة لأن البديلَ مصير لا يمكن تخيله ولن يريد أحد أن يتخيَله ونحن نرى أمثالَه رأْىَ العين فى بلادٍ مجاورةٍ لنا وبلادٍ قريبةٍ منا كانت يوماً ما أوطاناً عظيمة كوطنِنا ثم تخلفت وشرذمت وضاعت وهو مصير لا يجب أن نسمح به لوطننا ولن نسمحَ به أبداً مهما كانت التضحيات فى سبيله.

والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/